مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

الانشقاق الحزبي (الإطار النظري)

Partisan Schism (Theoretical Framework)

علي سعدي عبدالزهرة[1]*

[1] (العراق)، ali.saady1122@gmail.com

تاريخ ارسال المقال:2020/06/07	تاريخ القبول:2020/08/12	تاريخ النشر:2020/09/01

* المؤلف المرسل

الملخص:

الانشقاق الحزبي يعني خروج فرد أو جماعة من الحزب ليؤسس حزباً جديداً، أو الانضمام إلى حزب أخر، ويأتي الانشقاق نتيجة الاختلاف في الأهداف أو المبادئ أو الشعور بعدم المساواة أو التهميش من قبل قيادات الحزب، وتعدد صور الانشقاق الحزبي فإما أن ينشق عضو من حزب وينضم إلى حزب آخر، أو تأسيس حزب جديد، أو انشقاق مجموعة فرعية من حزب وانضمامها إلى حزب قائم، أو تأسيس حزب جديد، أو انشقاق فصائل مختلفة من أحزاب مختلفة لتأسيسهاً حزباً جديداً.

الكلمات المفتاحية:الانشقاق الحزبي;الانقسام الحزبي;مراحل الانشقاق الحزبي;دوافع الانشقاق الحزبي.

Abstract :

Partisan defection means the departure of an individual or group from the party to establish a new party, or to join another party, and separation comes as a result of a difference in goals or principles, a feeling of inequality or marginalization by party leaders, and the multiplicity of forms of partisan defection, either a member of a party splits and joins Another party, founding a new party, splitting a subset of a party and joining an existing party, establishing a new party, or splitting different factions from different parties to establish a new party.

Keywords:partisanship; partisanship; stages of partisanship; motives forpartisanship.

المقدّمة:

الانشقاق الحزبي يعني خروج فرد أو جماعة عن الحزب الأصل والانتماء إلى جماعة قد تتفق معها على نفس الأهداف والمبادئ، أو تشكيل حزب جديد، والانشقاق الحزبي يعني الاختلاف أما في الأهداف أو في المبادئ الأمر الذي يؤدي إلى تفريق وتجزئة الأعضاء المنضوين تحت الحزب، وتقوم هذه الفئة المنشقة بتأسيس حزب أو عدة أحزاب وهذا يعني ولادة حزب أو مجموعة من الأحزاب من حزب وأحد هو الأصل، كما أن الانشقاق يحدث بوجود شعور باللامساواة أو التهميش من بعض الأفراد الحزب، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالقرارات والمواضيع الحساسة، وهذا ما يولد لدى الأعضاء شعورا بالتسلط، وهذا الشعور يدفعهم إلى الانتفاض والاحتجاج وكثيرا ما يتطور هذا الرفض لدى هذه الفئة التي تشعر بالتهميش إلى إحداث انشقاق داخل الحزب، وأن ظاهرة الانشقاقات الحزبية عبارة عن حركة تحدث داخل الأحزاب من طرف جماعة من داخله، وهذه الجماعة

تتبنى خطابا جديدا مخالفا لما هو سائد في الحزب، كما أن هذه الجماعة تحمل مشروعاً طموحاً، وتحدد إنجازات ترغب في تجسيدها حتى لا تتهم بأنها حركة ترغب فقط في إحداث المشاكل والتجاوزات.

وتنبع أهمية الدراسة في كون الانشقاق الحزبي أصبحت ظاهرة عرفية في الدول التي تتبنى التعددية الحزبية بشكل عام، والدول التي تفتقر إلى قانون ينظم عمل الأحزاب بشكل خاص.

ويهدف البحث إلى التعرف على مفهوم الانشقاق الحزبي والمفاهيم المقاربة لهذا المصطلح، ومن ثم تعرف على دوافع ومراحل الانشقاق الحزبي.

وأن إشكالية البحث تتمحور إلى أي مدى تؤدي ظاهرة الانشقاق الحزبي إلى عرقلة العملية السياسية في الدول التي تتبنى التعددية الحزبية المفرطة، وما هي اسباب ومراحل الانشقاق؟.

وتنطلق الفرضية من إن الانشقاقات الحزبية تؤثر على العملية السياسية الأمر الذي تنعكس على المؤسسات التشريعية والتنفيذية في النظام السياسي في البلاد.

واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، لكون هذا المنهج يحاول الاجابة على أنماط الصراع السائدة داخل الحزب السياسي الواحد والتي تؤدي في النهاية إلى الانشقاق عن الحزب الأصل وتأسيس حزب جديد.

واستنادا إلى ما تقدم تم تقسيم الدراسة إلى ثالث مباحث تناول المبحث الأول مفهوم الانشقاق الحزبي والمفاهيم ذات الصلة، أما المبحث الثاني تناول دوافع الانشقاقات الحزبية،في حين تناول المبحث الثالث مراحل الانشقاق الحزبي.

المبحث الأول: الانشقاق الحزبي والمفاهيم ذات الصلة

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الانشقاق الحزبي في المطلب الأول، والمفاهيم ذات الصلة بالمفهوم في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم الانشقاق الحزبي

قبل الحديث عن الانشقاق الحزبي، لا بد من التطرق إلى مفهوم الانشقاق لغة واصطلاحاً في الفرع الأول، ثم نتحدث عن مفهوم الانشقاق الحزبي بشكل عام في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف الانشقاق لغة واصطلاحاً

يعرف الانشقاق لغة وفق ما ورد في القاموس الألفبائي هو (مصدر لكلمة انشق انشقاقا وهو يعني يتصدع تصدعا، أي تشقق البناء أو القوم أي تفرقوا بعد أن كانوا مجتمعين، والانشقاق امتداد عن التئام، فكل انشقاق افتراق ولكن ليس كل افتراق انشقاق، فالانشقاق يحدث لكتلة بسبب حالها الذي جعلها مفرقة ومجزأة، ويغلب على الأجزاء المنشقة التمايز والاختلاف والتباين شكلا ومضموما، كما أن الأجزاء المنشقة قد يحدث بها تصدع آخر إلى مرحلة التفتيت ثم التلاشي، ويمكن أن يكون الانشقاق بسبب عوامل داخلية كضعف القاعدة والأسس التي يستند عليها البنيان أو الجماعة، وهذا ما يعرض البنيات إلى الانهيار)[1].

أما تعريف الانشقاق اصطلاحاً حسب ما ورد في قاموس (le grand Robert)، فهو مصطلح قديم يعود أصله إلى اللاتينيين ويعني الانقسام والتفرق، والابتعاد عن الأصل، وكان استعمال هذا المصطلح قليل الاستخدام في القرن الثامن عشر للميلاد، ولكن بعد الثورة الفرنسية التي حدثت عام 1789م، عرف العالم الانفتاح السياسي، مما أدى إلى كثرة استخدام المصطلح في القرن التاسع عشر وما تلاه[2]، والمنشق هو الشخص الذي ينفصل عن جماعة أو حزب كان عضوا فيه، ليصبح بعد ذلك غير معترف بشرعيته ولا بسلطته السياسية، كما يطلق مصطلح المنشق على الشخص الذي يعارض النظام السياسي للدولة التي ينتمي إليها بشدة، ويرى بضرورة إحداث تغييرات جذرية لهذا النظام[3].

والانشقاق هو عبارة عن فعل أو حالة تقوم بها جماعة ما، وهذا الفعل لا يكون بالضرورة موجها ضد شخص معين أو ضد جهة معينة، ولكن هذا الفعل يعبر عن حالة من الرفض وعدم الرضا لدى هذه الجماعة على رأي أو فعل أو سياسة معينة كما أنه يعبر كذلك عن وجود مسافة وهوة كبيرة بين هذه الجماعة وبين الحكومة أو السلطة السياسية أو القيادة العامة، ولا تدخل هذه الجماعة بالضرورة في صراع مع هذه الهيئات، ولكنها تفترق وتبتعد عنها وتبحث لنفسها عن أو ساط وأماكن أو هيئات أخرى تجد فيها الشرعية التي لم تعد تعترف بها للجماعة التي كانت تنتمي إليها من قبل[4].

والانشقاق هو وصف للحالة التي تحدث في شكل خروج وانفصال فردا أو جماعة كانت الأخيرة عبارة عن كتلة واحدة، فتفرقت هذه الجماعة لأسباب ذاتية أو خارجية خارجة عن ارادتها، وبالتالي يمكن وصف حالة الانشقاق الحزبي بأنه حالة اختلاف أو انقسام ثم تفرق وتجزأ الأعضاء المكونين للحزب حول المبادئ والأهداف أو السياسيات وينتج عن تلك الحالة ولادة حزب أو تفريخ أحزاب جديدة قائمة على أسس جديدة[5].

الفرع الثاني: تعريف الانشقاق الحزبي

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الانشقاق الحزبي كغيره من المفاهيم التي تدرسها العلوم الاجتماعية، فاستخدم هذا المصطلح في علم الاجتماع السياسي ليشير إلى الانقسام الذي يحدث في البناء الاجتماعي والسياسي عبر الخطوط الأثنية والأيديولوجية، أو الانقسام حول أبعاد وقضايا مختلفة، وأحيانا للإشارة إلى عدم الاتفاق حول مسألة سياسية أو اجتماعية يدور حولها الخلاف أو الصراع، واهتم علماء السياسة المقارنة بمفهوم الانقسامات السياسية والاجتماعية عبر بحثهم عن الأسباب أو الدوافع المتحكمة في التوجيهات السياسية للأفراد، ويرى (آلن زوكرومان) أن الانقسام السياسي الذي يظهر على مستوى العملية الانتخابية من الناخبين وبين الأحزاب هو انعكاس للانقسام الاجتماعي والاقتصادي والفكري والسياسي[6].

ويعرف الانشقاق الحزبي بأنه (أحد أوجه الصراع السياسي على المستوى الداخلي للحزب ويظهر عبر احداث شرخ داخل الحزب الأم يؤدي إلى ظهور حزب أو عدة أحزاب)[7]، ويعرف الباحث الإيطالي (أنديرا سيرون) الانشقاق الحزبي بأنه (خروج فصيل من الحزب الذي ينتمي إليه، والانضمام إلى حزب آخر، أو تأسيس حزب جديد، ويكون الانشقاق نتيجة قرار فصيل بالابتعاد أو الانفصال عن الحزب)، وكذلك يعرف الانشقاق الحزبي هو الحدث الذي يتمثل بخروج عضو أو فصيل من الحزب للانضمام إلى حزب آخر أو تأسيس حزب

جديد ولا يدخل في المفهوم الاستقالة الطوعية شريطة عدم الانضمام لحزب آخر بمعنى الاعتزال عن العمل السياسي[8].

أما الباحث التركي(أوزان ديميركول) يرى أن الانشقاق الحزبي يعني خروج فصيل من الحزب ليؤسس حزباً جديداً، موضحاً أن تلك الحالة قد تتكرر أكثر من كرة داخل الحزب الواحد، وأن الفصائل المنشقة عنه عادة ما تتجه لتأسيس أحزاب جديدة وليس حزباً واحداً، كما يميز الباحث بين الأحزاب المؤسسة أي الحزب الأم والأحزاب المنشقة[9]، ويعرف الانشقاق الحزبي أيضا على أنه الاختلاف والانقسام أما في الأهداف أو المبادئ أو حول اتخاذ القرارات داخل الحزب، وهذه الحالة تؤدي فيما بعد إلى تفريق وتجزئ للأعضاء المنضوين تحت مظلة الحزب، وهذه الفئة المنشقة تقوم بتأسيس حزب أو أحزاب أخرى وهذا يعني ولادة حزب أو مجموعة من الأحزاب من حزب وأحد هو الأصل[10].

وكذلك يعرف الانشقاق الحزبي على أنه حدوث انقسام عميق داخل الحزب ويحدث هذا الانقسام نتيجة وجود ضغط أو ضغوط دائمة، وينتهي هذا الانقسام عادة بإنشاء حزب آخر أو أحزاب أخرى متعارضة ومتصارعة فيما بينها حول الموضوع الذي كان في الأصل سببا في انشقاقها، والانشقاق الحزبي وقابل للتطور والتعقيد كما أنه قابل للزوال، وأن الانشقاق يحدث بوجود شعور باللامساواة أو التهميش من بعض الأفراد الحزب، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالقرارات والمواضيع الحساسة، وهذا ما يولد لدى الأعضاء شعورا بالتسلط، وهذا الشعور يدفعهم إلى الانتفاض والاحتجاج وكثيرا ما يتطور هذا الرفض لدى هذه الفئة التي تشعر بالتهميش إلى إحداث انشقاق داخل الحزب[11].

وتوصل الباحث الايطالي(انجيلو بانيبيانكو) إلى أن الأحزاب الكبرى تشهد صراعات على السلطة، ويسمي النخب المتحكمة في العوامل التي تهدد بقاء واستقرار التنظيم بالائتلاف المسيطر الذي يمكن أن يجمع قادة مختلف المستويات في الحزب، وأن درجة انسجام هذا الائتلاف هي التي تحدد شدة انقسام الحزب، مما يعني أن التعدد الفكري داخل الحزب الذي يسمح بتعدد التيارات والأطياف ويضمن لها حرية التعبير في شكل اتجاهات معترف بها داخليا يعبر عن ظاهرة صحية تدل على تعدد الرؤى حول مختلف القضايا السياسية، إلا أن تحولها إلى أجنحة تتصارع على النفوذ سيهدد تماسك الحزب ويكون سببا في انشقاقه[12].

ويقول (عطا البطحاني) أستاذ في العلوم السياسية في جامعة الخرطوم، أنه من الممكن أن توجد كتل وشرائح مختلفة داخل الحزب الواحد، وليس من الضرورة أن تكون كل هذه الكتل والفئات متفقة دائما فيما بينها ومقتنعة بالسياسات العامة للحزب، ولكن هذه الاختلافات تبقى فقط على مستوى الحزب ولا تخرج عن إطاره، وتبقى كل هذه الكتل غير المتفقة تحت راية الحزب، وهذا جزء من الديمقراطية التي يجب أن تكون داخل الأحزاب السياسية بصفة عامة، لكن إذا تطورت هذه الاختلافات وخرجت كتلة من بين الكتل الموجودة في الحزب عن سلطة هذا الحزب فتلك هي لحظة ميلاد الانشقاق داخل هذا الحزب[13].

ومن جانبنا يمكننا أن نعرف الانشقاق الحزبي هي ظاهرة عرفية تحدث في الدول التي تتبنى التعددية الحزبية في نظامها السياسي، ويحدث الانشقاق بعد خروج فصيل أو فرد عن الحزب الأم وتأسيس حزب جديد نتيجة الاختلاف في المصالح الشخصية أو الرؤية الفكرية.

الفرع الثالث: صور وانواع الانشقاق الحزبي

تتعدد صور الانشقاق في الأحزاب السياسية فإما أن ينشق عضو من حزب وينضم إلى حزب آخر، أي بمعنى خروج عضو من حزبه الأصلي الذي ينتمي إليه وانضمامه لحزب قائم بالفعل قد يتشابه مع أفكاره أو يرى أنه سيحقق فيه مصالحه، أو تأسيس حزب جديد ويحدث ذلك مع القيادات أو الأعضاء أصحاب النفوذ داخل الحزب الذين يمتلكون الموارد المادية التي تساعدهم على تأسيس الحزب الجديد، أو انشقاق فصيل أو مجموعة فرعية من حزب وانضمامها إلى حزب قائم، أو تأسيس حزب جديد، وكذلك من صور الانشقاق تتمثل من انشقاق فصائل مختلفة من أحزاب مختلفة لتأسيسهاً حزباً جديداً[14].

ويقسم الدكتور(عطا البطحاني) الانشقاقات الحزبية إلى نوعين أساسين وهما (الانشقاق العمودي) وهو ذلك الانشقاق الذي يمس كل الهيكل التنظيمي للحزب من القمة إلى القاعدة أي أن الجناح المنشق يتضمن أعضاء ومناضلين من جميع مستويات الحزب، أما (الانشقاق العمودي) هو ذلك الانشقاق الذي يحدث على مستوى الإطارات الوسطية في الحزب أي على مستوى الأوسط في هرم التسلسل الهرمي للحزب ولا يحتوي الجناح المنشق في هذه الحالة على مناضلين من قمة الهرم في الحزب أو من قاعدته[15].

وفي نفس السياق قسم الكاتب السوري (جهاد نصرة) الانشقاقات الحزبية إلى قسمين، وهما(الانشقاق الأفقي) أي يكون على سبيل المثال إذا اجتمع ثلاثة أشخاص للقيام بعمل معين ينشقون فيما بينهم واحد بواحد، ويبقى الشخص الثالث أي بمعنى أن هذا الانشقاق يؤدي إلى إحداث أحزاب جديدة مع الإبقاء على الحزب الأصل، أما (الانشقاق العمودي) هو الانشقاق الذي يحدث مثلا في ثلاثة أشخاص فينشق واحد ونصف بصفه محدد من جانب، وينشق شخص ونصف على الجانب الآخر، أب بمعنى إحداث انشقاق يشمل جميع الأفراد إلى قسمين دون الإبقاء على الحزب الأصل[16].

وهناك ثلاثة اتجاهات رئيسية لتفسير ظاهرة الانشقاقات الحزبية، إذ يرى الاتجاه الأول أن بيئة النظام الحزبي والتي اعتمدت على شكل النظام الانتخابي وقواعد تكوين الأحزاب، فبعض النظم الانتخابية قد تشجع على الصراع بين الأعضاء داخل الحزب الواحد، فبرغم من أن نظام التمثيل النسبي يضمن تمثيل الأحزاب الصغيرة والحاصلة على أصوات بسيطة، إلا أن تطبيقه يؤدي إلى انشقاق بعض الأعضاء عن أحزابهم، وهناك علاقة وثيقة بين قواعد تكوين الأحزاب على الانشقاقات الحزبية، فكلما كانت القوانين تسهل السير من تأسيس أحزاب سياسية زادت الانشقاقات وتأسست أحزاب جديدة، ويرجع ذلك لعدم وجود قواعد وإجراءات معقدة يصعب معها انشاء أحزاب[17].

أما الاتجاه الثاني فأن يتحدث عن البيئة الداخلية للأحزاب، أي الديمقراطية الداخلية والانسجام الفكري، وترجع أهمية الديمقراطية الداخلية في دعم وتقوية الاستقرار الحزبي باعتبار أن الديمقراطية هي القدرة على تحقيق

أعلى درجات التشاركية والتنافسية والتمثيل لأعضاء الحزب، فضلاً عن أنها تعد أمراً حيوياً لمواجهة الصراعات والانشقاقات،وأن معدل دوران النخبة الحزبيةمن المعايير المهمة للتعرف على مدى الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وهذا ما طرحه (صمويل هنتنغتون) الذي يرى أن نجاح الحزب في الإتيان بأعضاء ورؤساء جدد على نحو يعكس قوة مستواه التنظيمي والمؤسسي، أما عدم قدرته على تجنيد فصائل جديدة يجعل الحزب مصاباً بالشيخوخة ما يؤدي في النهاية إلى ظاهرة الانشقاق بين الأجيال داخله، كما أن غياب آلية لحل النزاعات، وافتقاد الحزب لمثل هذه الآليات الواضحة لحل الصراعات والخلافات يؤثر على وحدة وتماسك الحزب، على نحو يجعل الانشقاق هو الاختبار الأوحد لحل الخلافات وإنهائها[18].

بينما الاتجاه الثالث ركز على النخب والقيادات الحزبية، واعتمد هذا الاتجاه على عاملين، يتصل أولهما بمدى مهارة القيادات في استيعاب الخلافات واحتواء الأعضاء ذوي التوجهات الاجتماعية والثقافية المتباينة ويرتبط ثانيهما بتراجع القيادات السياسية ونفوذ رجال الأعمال، وأن ظهور الأحزاب المنشقة هو نتيجة لفشل القيادات الحزبية في تحقيق المصالح والأهداف الاجتماعية لممثليها، وتوصيل مطالبهم بالشكل الصحيح، نتيجة لتجميع بعض الأحزاب في عضويتها جماعات مختلفة، وأن قدرة القيادات الحزبية على جعل الحزب كتلة واحدة عبر العمل على تحقيق مطالب ممثليها من ذوي التوجهات السياسية المختلقة يزيد من تماسكها ويحد من حالات الانشقاق عنها، إضافة إلى أن تحقيق قدر من التعاون بين نخب الفصائل الداخلية فيما بينهم وحفاظهم على تحقيق مطالبهم يحقق قدرًا من التماسك الحزبي الداخلي بينهم[19].

كما أن الأنشطة السياسية أصبحت بمثابة مشروعات تجارية، نتيجة لتزايد استخدام كبار رجال الأعمال لأموالهم في إنشاء أحزاب جديدة في عديد من الدول، وأن الأمر قد وصل إلى قيام قيادات الأحزاب بممارسات تثير الجدل مثل طلب تبرعات كبيرة من الراغبين في الترشيح باسم الحزب في الانتخابات النيابية، وأن انضمام رجال الأعمال إلى الأحزاب المسيطرة على الحكم وتقديم الدعم لها، جعل علاقتهم لا تقوم على الولاء للحزب بقدر ما تعتمد على تبادل المصالح بهدف الانتفاع من إبرام عقود وصفقات اقتصادية مع الدولة، وأنه بسيطرة رجال الأعمال على الأحزاب يؤدي ذلك إلى عدم مشاركة القيادات السياسية ذوي المهارة في أنشطة الحزب ثم انفضاضهم عنه وينتهي الأمر بانشقاقهم[20].

وهناك من يظهر إلى ظاهرة الانشقاقات الحزبية من زاوية أخرى، وهي زاوية التطهير إعادة الحزب إلى نهجه الحقيقي الذي وجد من أجله، ويحدث هذا النوع من الانشقاق عندما يكون هذا الأخير صادرا عن الجيل الجديد في الحزب، والذي يمتلك فكراً ثورياً مختلفاً موجهاً ضد الزعامات المتجذرة الموجودة داخل مختلف الأحزاب حاملين معهم خطابا جديدا ضد الخطاب السائد داخل الحزب متهمين القيادات والزعامات الموجودة في الحزب بالانحراف عن المسار الديمقراطي للحزب[21].

وأن ظاهرة الانشقاقات الحزبية عبارة عن حركة تحدث داخل الأحزاب من طرف جماعة من داخله، وهذه الجماعة تتبنى خطابا جديدا مخالفا لما هو سائد في الحزب، كما أن هذه الجماعة تحمل مشروعاً طموحاً، وتحدد إنجازات ترغب في تجسيدها حتى لا تتهم بأنها حركة ترغب فقط في إحداث المشاكل والتجاوزات، وتتبنى هذه

الحركة سياسة خاصة بها، وتضع هدف أساسي لها سياسة التطهير الداخلي للحزب وإعادته إلى نهجه ومساره الحقيقي الذي وجد من أجله هذا الحزب في الأصل، بالإضافة إلى أن هذه الحركة الانشقاقية تنادي بتحقيق القضاء على الفساد السائد في الحزب، وهذه الأهداف التي تنادي بتحقيقها هي الأسس والمبادئ التي يتم على أساسها بناء أو تأسيس الحزب الذي ستؤسسه هذه الجماعة المنشقة الذي ترى أنه هو البديل لكل الانحرافات السياسية القائمة داخل الحزب، وهو إعادة لبناء الحزب على النهج والمنهج الحقيقي الذي وجد من أجله الحزب الأصلي، كما أن هذه الجماعة المنشقة ترفض كل سياسات الإصلاح التي تتبناها قيادة الحزب الأصلي، وتعتبر أنها لا تشكل سوى إصلاحات ترقيعيه مع الإبقاء على الفساد قائما في الحزب، وهذه الجماعة تعمل على إحداث تغييرات وإصلاحات جذرية في الحزب[22].

وبذلك أن الانشقاق الحزبي هو عبارة عن حالة انقسام وتفرق تحدث داخل حزب سياسي تقوم به جماعة من الأشخاص المناضلين داخل الحزب، وذلك نتيجة لوجود خلاف وصراع بين أعضاء الحزب سواء على سياسة الحزب أو على الطريقة التي يتم بها تسيير الحزب، أو بسبب حدوث فساد والمطالبة بإحداث إصلاحات داخل الحزب أو لأسباب أخرى، وعندما يتطور هذا الخلاف والصراع إلى حالة من اللاتوافق واستحالة تقريب الرؤى والآراء بين الأعضاء المتصارعين، ينشق فرد أو جماعة من هذا الحزب، أما لتأسيس حزب جديد أو للابتعاد تماما عن العمل الحزبي والسياسي، ويمكن أن تكون الأسباب الكامنة وراء الانشقاق الحزبي داخلية أي نتيجة خلاف شديد بين أعضاء الحزب دون أي ضغط خارجي، وقد يكون الانشقاق الحزبي جراء ضغوط خارجية فيحدث الانشقاق لأسباب خارج نطاق الحزب، وقد تشمل الجماعة المنشقة على فئة محدودة من الحزب، أو على جماعة كبيرة من الأعضاء المتكونة من كل مستويات والفئات المكونة للحزب[23].

المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالانشقاق الحزبي

هناك بعض المفاهيم والمصطلحات القريبة من مفهوم الانشقاق الحزبي وسنعرضها كالاتي:

الفرع الأول: الانقسام الحزبي

يعرف الانقسام الحزبي على أنه خروج فرد أو مجموعة أو فصيل من الحزيب ليؤسس حزبا جديدا أو لينظم أخر، وبالتالي عندما يقدم العضو استقالته وينظم إلى حزب اخر يعد ذلك انقساماً، أما إذ بقي العضو من دون انضمام إلى حزب اخر أو قام بتأسيس حزب جديد فأن ذلك يعني انشقاقا[24]، وقدم (الآن زوركرمان) الانقسام على أنه يمثل معيار تعارض أو تجزئة جماعتين من الناس مختلفين حول قضية من القضايا التي ترتبط بمسألة الهوية والإيديولوجية، وجملة المفاهيم المتعلقة بالثقافة الانقسامية، أو الانقسام في الرأي أو النظرة الإيديولوجية[25]، والانقسام الحزبي يعني أيضا انقسام الحزب إلى فصائل وأجنحة سواء لأسباب فكرية نتيجة الاختلاف حول بعض القضايا ذات الصلة بالتوجه السياسي للحزب أو لعوامل تتعلق بتقاسم السلطة داخل الحزب، وعادة ما تحدث الانقسامات الحزبية نتيجة الصراعات الداخلية[26].

وتأخذ ظاهرة الانقسام الحزبي ثلاث صور، والصورة الأولى هي الصورة التعاونية، فالفصائل داخل الحزب تتعاون لتصبح بدورها عاملاً مهماً في زيادة المكاسب بينها، ويصل الأمر إلى الحد الذي يستطيع فيه الحزب أن يقوم بتجميع الآراء المختلفة بتفضيلاتها المتنوعة، أما الصورة الثانية وهي الانقسامات التنافسية، فغالبا ما تكون مصاحبة بعدم الاتفاق بين الفصائل الداخلية، إذ تتنوع الآراء ويصعب إداراتها وقد تضعف من العلاقات والروابط الداخلية للحزب، وبدورها تعيق صناع القرار عن أداء عملهم، بينما الصورة الثالثة وهي الانقسامات الانحلالية التي تسعى إلى خدمة نفسها وتحقيق مصالحها الذاتية، وترفض التعاون مع الفصائل الداخلية وقد تتسبب في دمار وانهيار الحزب بوجه عام، ويرتبط دائماً هذا الانقسام بالسياسيين الطامعين في السلطة[27].

ويختلف الانقسام الحزبي عن الانشقاق الحزبي، إذ أن الاخير يمر بعدة مراحل قبل التنفيذ ولا يصار الية بشكل مفاجئ تبدأ اولى مراحله بمعارضه افكار وقيادات الحزب، وهذه المعارضة تحول إلى صراع داخلي بين قيادات الحزب وهذه المرحلة الثانية، أما الثالثة فتودي إلى الانشقاق، أما الانقسام فغالبا ما يكون بشكل مفاجئ نتيجة التصدع في العلاقة بين قيادات الأحزاب، والاستقطاب على المستوى الانتخابي بين الناخبين والأحزاب السياسية مما يؤدي إلى التشظي وظهور احزاب جديدة منقسمة عن الأحزاب الأصلية[28].

الفرع الثاني: الحزب السياسي

يعرف (اوستن ربي) الحزب السياسي بانه(جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتعيين مرشحيها، وتخوض المعارك الانتخابية على امل الحصول على المناصب الحكومية والهيمنة على خطط الحكومة) [29]، كما يعرف الحزب السياسي بأنه مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي يتميز بعضها عن بعض بعدد من السمات، وهذه السمات هي اساسها الاجتماعي، واهدافها السياسية وأيديولوجيتها، وطبيعة قاعدتها الجماهيرية وعلاقتها الاجتماعية وادوارها في النظام السياسي، وتراكيبها وانظمتها الداخلية وطرائق ممارسة أنشطتها[30]. أما تعريف المفكر الفرنسي (ادموند بيرك) الذي يرى بأن الحزب(هو اتحاد مجموعة من الأشخاص بهدف العمل معاً لتحقيق الصالح العام وفق مبادئ معينة)، وبالتالي فأن عناصر تكوين الحزب وفق هذا التعريف هي أولاً الأشخاص ، وثانياً الأفكار، وثالثاً التنظيم[31].

وتعد الأحزاب السياسية مظهرا حديثا من مظاهر العمل السياسي الحضاري، وهي تعبير عن وجود الحرية السياسية والديمقراطية، فالقبول بوجود أحزاب في بلد ما معناه توافق أبناء هذا المجتمع على قبول بعضهم البعض بصرف النظر عن اختلافاتهم الفكرية ومعتقداتهم وسلوكياتهم السياسية، وإمكانية تعاونهم لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع[32]، وأن الأحزاب السياسية تمثل منصات جماعية للتعبير عن حقوق الأفراد الأساسية في التنظيم والتعبير، كما أنها أوسع الوسائل استخداماً من أجل المشاركة السياسية وممارسة الحقوق المتعلقة بذلك، والأحزاب ركن أساسي من أركان المجتمع السياسي التعددي وهي تؤدي دوراً نشطاً في ضمان الوعي والمشاركة بين الناخبين، كما تؤدي الأحزاب دور الجسور بين فرعي المؤسسة التنفيذية والتشريعية، وتستطيع أن تحدد أولويات جدول الأعمال التشريعي ضمن نظام للحكم بفعالية[33].

أما دور الأحزاب السياسية، فهي تمثل إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، وكذلك احد قنوات الاتصال السياسي، فهي التي تقوم بالتعبير عن اهتمامات المواطنين ومطالبهم العامة، وتعمل على تحقيقها من قبل الحكومة، بفعل الضغط الذي تمارسه على المؤسسات الرسمية وكذلك نقل رغبات وسياسات وقرارات الحكومة إلى المواطنين، كما تعمل الأحزاب على تعبئة الراي العام لأجل إسراع السلطة للاستجابة لبعض المطالب، لذلك فأن الأحزاب السياسية تعتبر كمصفاة لتنقية المصالح والمطالب التي تعبر عنها، ولاسيما أذا كان أعضاء الأحزاب متماسكين في موقفهم ومبادئهم وأيديولوجيتهم[34]

المبحث الثاني: دوافع الانشقاقات الحزبية

هناك دوافع تؤدي إلى انشقاق بعض الأفراد عن الحزب الأم وتأسيس حزب جديد، ومن هذه الدوافع هي الشخصية والفكرية والسياسية والتنظيمية والخارجية، والتي سنستعرضها كل على حد بشكل مفصل في الفروع الأتية.

الفرع الأول: الدوافع الشخصية

تعد الدوافع الشخصية أهم عوامل الانشقاق ويمكن ارجاعها إلى عاملين أساسيين هما (شخصنة السلطة) وهي من أكبر المظاهر السلبية التي أصبحت تميز الأجهزة القيادية للأحزاب السياسية، إذ تحول الحزب إلى زعيم يجسد الحزب ويمثل الشخصية المحورية التي يدور حولها، فهو القائد الملهم الذي لا يمكن أن ترده كلمة ولا تناقش قراراته بشكل يكسبه هالة سياسية وقداسة تجعله بمنأى عن المحاسبة، وأن بقاء الزعيم على هرم الحزب نابع من الشعور المبني بفضله في تأسيس الحزب ونضاله من أجله، ولا سيما إذا كان الحزب مر بمرحلة العمل السري وتعرض للتضيق والاعتقال والتعذيب، مما يعطيه أحقية البقاء على رأسه ما دام يرغب في ذلك، والاعتقاد أنه هو الشخص الوحيد القادر على جمع المناضلين حوله، ونجد هذه الظاهرة على سبيل المثال متجذرة في الأحزاب الجزائرية فقد بقي (حسين آيت أحمد) الذي أسس جبهة القوى الاشتراكية على راس الحزب لمدة تفوق الاربعين سنة، و(محفوظ نحناح) بقى على رأس قيادة حركة مجتمع سلم منذ تأسيسها إلى غاية وفاته، و(لويزة حنون) تراس حزب العمال منذ تأسيسه في عام 1990 وإلى غاية اليوم، حتى أن الأحزاب ارتبطت بأسماء مؤسسيها، حزب آيت أحمد وحزب نحناح وهكذا[35].

وأن ظاهرة شخصنة السلطة قد تأخذ شكلا اخر فتنتقل من سيطرة شخص واحد إلى سيطرة القلة التي يفسرها(موريس دوفرجية) بكون البنية الداخلة لهذه الأحزاب اوليغارشية، لأن قادتها لم تنتخبهم، وحتى في حالة انتخابهم فأن اوليغارشية الحزبية تتسع ولكنها لا تصبح ديمقراطية لأن سيطرة قادة الأحزاب على البرلمانيين والمنخرطين تؤدي في أغلب الأحيان إلى الانتقال من ديمقراطية حكم الشعب إلى حكم الأحزاب[36]، وأن البقاء القائد على هرم السلطة قد تؤدي إلى تأسيس أحزاب جديدة أو الالتحاق بأحزاب اخرى أو الدخول في قوائم حرة، أو العمل لصالح احزاب متنافسة دون الترشح انتقاما من احزابهم الاصلية وتحضيرا للاستحقاقات القادمة، رفضا لما يسمى الديمقراطية الوصائية[37].

والعامل الثاني هي (البحث عن المناصب والنفوذ) إذ يعد السعي لشغل مناصب قيادية في الحزب والترشح في قوائمه الانتخابية ، والتعيين بواسطته في وظائف تنفيذية أحد أهم الأهداف للانضمام للحزب وحق مشروع، إلا أن ذلك يصطدم بعوائق موضوعية وغير موضوعية، وهذا ما يفسر حالات الانشقاق عندما تحين المواعيد الانتخابية[38].

ويرتبط هذا العامل بسياسات قيادة الحزب تجاه الكتل الداخلية، فإذا اقترنت تلك السياسة من تفضيلات الكتل، والقدرة على التوازن بينها وتلبية مطالبها وإشراكها في المناصب والمواقع الداخلية وكذلك في البرامج الانتخابية للحزب فمن شأن ذلك الحد من ظاهرة الانشقاق والعكس صحيح، وكذلك ترتبط المصلحة الشخصية بتقدير الفصيل أو الكتلة لتكلفة وعائد الانشقاق، إذ يوازن بين تكلفة مكاسب الرحيل أو البقاء فيه، فإذا كانت تكلفة الانشقاق أكبر سيفضل الاستمرار في الحزب، أذ رأى أن تشكيل حزب جديد سيكون عائقاً أمام الكتلة مما يزيد تكلفة انشقاقه، وكذلك يرى فيه مكاسب وفوائد أكبر إذا رأى أن عائد الانشقاق عن الحزب يكون أكبر من بقائه، وأنه سيحقق مكاسب إذا انشق وسيكون أقرب إلى خيار الانشقاق، ولاسيما أنه لا يتكبد أي تكلفة من تركه للحزب[39].

وأن الإفراط في استخدام المركزية الديمقراطية على نحو يمنع الكتلة أو الأعضاء من التعبير عن آرائهم، أو الاختلاف تجاه القرارات والسياسات التي تتخذها القيادات الحزبية بحيث تصبح القيادة هي المنوطة بتحديد المسار وعلى جميع الأعضاء الانصياع لها قد يزيد احتمال الانشقاق فلن يبقى أمام الفصائل أو الأعضاء المعترضين سوء هذا الخيار، وبالتالي تؤدي الكتل دوراً محورياً في الانشقاق الحزبي، فيزداد نفوذها عندما تؤسس ائتلافاً من مشرعين لهم تفضيلات مختلفة، بحيث يسعى كل كتلة السيطرة على النفوذ داخل الحزب وتحديد سياساته، وفي هذا السياق قد تقرر قيادة الحزب إعادة توزيع المناصب السياسية لضمان الاستقرار الحزبي وإسكات الكتل إذا كان الانشقاق موثوقاً منه ويهدد الاستقرار الحزبي، وفي حال فشل القيادة في التوفيق بين تلك الكتل يصبح الانشقاق لا مفر منه، ولاسيما بالنسبة إلى الكتلة الأقل تكليفا، والذي يرى في انشقاقه فوائد أكثر من الاستمرار في الحزب[40].

الفرع الثاني: الدوافع الفكرية

يعد الدفع الفكري عاملاً مهماً في الحفاظ على التماسك الحزبي، نتيجة اتساق الأفراد في الآراء والمواقف والأفكار والمعتقدات والمبادئ التي يتبناها الحزب، فيولد شعوراً بهدف مشترك ومصير واحد ويعمق من الانتماء داخل التنظيم، إلا أن الدوافع الفكرية للحزب قد يواجه تهديدات نتيجة حدوث تغيرات سياسية واجتماعية أو اندلاع ثورة، فتطرأ تغيرات على أفكار ومبادئ ومواقف الحزب بهدف التكيف مع تلك التغيرات، ويترتب على ذلك إما أن تؤدي هذه التغيرات إلى تحقيق التجانس بين الأعضاء دون أي تهديدات للروابط الاجتماعية، وأما أن تخلق صراعات نتيجة تغير وضع الجماعات إلى حد كبير على نحو يخلق وظائف جديدة غالباً ما تتعارض مع مصالح الأدوار القديمة، مما يؤدي إلى حدوث انقسامات داخلية قد تنتهي بانشقاق التيار أو الجناح الأقل تكيفاً[41].

وعادة ما تسود الخلافات حول الأفكار والتوجيهات داخل الأحزاب التي تتسم طبيعتها التكوينية بضم عدة فصائل أو كتل تختلف في منابعها الفكرية والتاريخية والنظرية، وبالرغم من اتفاقها على لائحة الزب وبرنامجه السياسي، فينتج من ذلك تصارع هذه الفصائل للسيطرة على الحزب والتأثير في سياساته، مما يؤدي في نهاية إلى حدوث انشقاقات فكرية، ولأهمية الدافع الفكري في الحفاظ على التماسك الحزبي فعادة تفضل الأحزاب عدم المجازفة سياسياً بتبني قضايا تثير الجدل والخلاف، بل تسعى إلى حشد الدعم حول القضايا التي تلقى قبولاً كبيراً لدى أعضائها، وأن الأعضاء الذين يشغلون المستويات المتوسطة في الأحزاب أشد حرصاً على التمسك بأفكاره ومبادئه، على عكس القيادات الأعلى التي تجد في الاعتدال وعدم التمسك بالأفكار بصورة راديكالية وسيلة لتعزيز إعادة انتخابهم مرة أخرى، وبهذا فأن الأحزاب تواجه صعوبة نتيجة عدم الانسجام في الأفكار بين الأعضاء التي تهدد من التماسك الداخلي في حال عدم قدرة القيادة على استيعاب الأفكار المتنوعة[42].

ومن المبادئ التي تهدف إلى تحقيق التوافق الفكري بين الأعضاء داخل الحزب الواحد في الفترات التي تشهد تغيرات سياسية واجتماعية، هي أشراك أعضاء الحزب في تحديد قيمه ومبادئه أتجاه المؤسستين التشريعية والتنفيذية، والعمل على إرساء القواعد التي تحدد آليات اتخاذ القرار بما يتوافق مع مختلف الظروف، وإشراك الأعضاء في إجراءات تطوير سياسات وأفكار ومعتقدات وبرامج الحزب التي تهدف إلى التكيف مع المتغيرات والحياة السياسية المتعددة والتنافسية، وذلك لتجاوز الانشقاقات التي يمكن أن تحدث، وفي الحالات التي تعمد فيها الأحزاب إلى تعديل أو مراجعة مبادئها يجب أن تحرص على تحقيق التوازن بشكل لا يهدد الانسجام أعضائها على المستوى الفكري، وبالتالي يعد التوافق الفكري أحد عوامل التماسك الحزبي، بينما غيابه يعد حد العوامل التفتت والانشقاق، إذ يعمل على تضارب وجهات النظر، وتصارع القيادات على توجهات الحزب ويؤدي إلى الانقسام ثم الانشقاق الحزبي، وكثير ما يكون الصراع داخل الحزب عاملا رئيسياً لانشقاق، فعندما يقوم الحزب بإصلاحات قد يدفع أحد الكتل إلى الانشقاق عنه[43].

وأن غموض التوافق الفكري يكون سبباً في الانشقاقات ولاسيما في الدول التي تشهد بنية حزبية هشة وضعفاً في الالتزام الحزبي، كما أن وجود أحزاب تمثل اتجاهات سياسية فكرية مختلفة يدعم عملية الانشقاق، إذ يوفر المزيد من الخيارات والبدائل أمام القيادات الفكرية المعارضة للانتقال من حزب إلى آخر، وتشير تجربة البرازيل إلى حدوث نتيجة الخلافات حزبية نتيجة الخلافات الفكرية، ودعم من ذلك تعدد الأحزاب ذات التوجهات المختلفة، وهو ما أدى بروز حالات انشقاق في أحزابها ودفع العديد من النواب إلى تغيير انتماءاتهم الحزبية، كما شهدت التجربة الحزبية في العراق ومصر العديد من الانشقاقات نتيجة الخلافات الفكرية بين التيارات المتنوعة داخل الحزب[44].

ومن الدوافع الفكرية التي تؤدي إلى انشقاقات الحزبية هي ما يتعلق بخصائص النظام الحزبي، ففي النظم التي تتسم بدرجة عالية من الاستقطاب مع عدد قليل من الأحزاب المتنافسة قد يدفع بانقسامات حول القضايا الأيديولوجية، بالإضافة إلى ذلك تثير قضايا التحالفات والانتخابات خلافات داخل الأحزاب من شأنها أن تقود إلى انقسامات داخل الحزب، وكذلك ما تتعلق بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية التي توجد فيها التنظيمات

السياسية، فإذا كانت تتسم بالمحسوبية وتوجد فيها تكوينات اجتماعية متمايزة فيما بينها، فمن الأرجح أن تشهد أحزابها انقسامات داخلية[45].

الفرع الثالث: الدوافع السياسية

تؤدي الدوافع السياسية دوراً هاماً في عملية الانشقاقات الحزبية لأن ثقافة الانقسام متأصلة في جميع الأحزاب السياسية سوءا كانت تلك الأحزاب قديما في منشأها أو معاصره، بل أن ثقافة الانقسام تكون احدى مميزاته الأساسية، كما أن الأسباب التاريخية تفسر في كثير من الأحيان هذه الميولات الانشطارية، إذ لم تسلم الأحزاب السياسية من داء التفكيك حتى في مرحلة الحركة الوطنية عندما كان العمل الحزبي أحد آليات مقاومة الاستعمار[46].

وتعد قواعد وإجراءات تأسيس الأحزاب من الاسباب الثقافية التي تؤدي دوراً في حدوث الانشقاقات الداخلية، إذ يتوقف تأسيس الأحزاب في أي دولة على ما يعرف بـ(قانون الأحزاب) الذي يختلف عن الدستور، ويتضمن هذا القانون مقومات العضوية والشروط المحددة لتنظيم الأحزاب وحملاتها وإدارة أموالها[47]، ومتى كانت إجراءات تأسيس الحزب يسيرة فإنها تساعد على زيادة تأسيس الأحزاب وليس انحسارها، ويؤثر ذلك جوهرياً في حسابات النخب الراغبة في تكوين أحزاب جديدة، سواء كانت هذه النخب منشقة من أحزاب قائمة بالفعل أو نخباً تتطلع إلى تأليف أحزاب جديدة، فمع حرية تأسيس الأحزاب تجعل من الانشقاقات الحزبية حلاً لمشكلة الصراعات الداخلية، ولاسيما عندما تنقطع كل سبل التوفيق بين الفصائل المتصارعة داخل الحزب السياسي[48].

وتؤدي القواعد القانونية التي تنظم عمل الأحزاب والبرلمان إلى تأثيرات كبيرة، فبالرغم من أهمية وجود القوانين التي تحظر على البرلمانيين التحول من حزبهم بهدف منع الانقسامات الداخلية، إلا أنها قد تؤدي إلى تشكيل كتل داخلية تعزز من الانقسامات، كما أن الدعم الحكومي للأحزاب قد يكون له تأثير مضاد ولاسيما إذا كانت قيادة الحزب تسيطر على صناديق الدعم، بالإضافة إلى أن القيود المفروضة على تأسيس الأحزاب قد تدفع نحو الانقسام الحزبي، ومن جهة أخرى قد يؤدي توزيع الموارد أحياناً ولاسيما في الدول الاتحادية إلى خلق انقسامات محلية تنعكس بدورها داخل الأحزاب، وتزداد الخلافات بين الأعضاء ولاسيما في فترة الانتخابات، مما يؤدي إلى الانشقاقات[49].

وأن الأحزاب السياسية ليست منظمات متجانسة تسعى لتحقيق أهداف نابعة من إرادة عامة، ولكنها بمثابة تحالف من الفاعلين السياسيين الذين يسعون لتحقيق مصالحهم الفردية، وهذا ما عبر به الباحث الايطالي المختص في الشؤون الحزبية(بانيباكو) بقوله بأن التحالف بين الفاعلين السياسيين يقوم على تبادل الموارد السياسية، كما أشار الباحث (موشيه ماور) إلى أن السمة المميزة للعلاقات داخل الأحزاب تتسم بالصراع والتوافق بين الفصائل داخل الحزب الواحد، فهي كالسياسة التي ينظر إليها عموماً بأنها عملية تقوم على الصراع والتوافق في العلاقات بين الأفراد[50].

وأن ظاهرة الانشقاقات الحزبية ظاهرة واسعة الانتشار عربيا ودوليا، ولعل ما تشهده حركة الإخوان المسلمين في مصر بأنه انشقاق، ويرجع ذلك إلى النظام السياسي التي قام بحظر الحركة عام 2012م ومن ثم تغيير

في هيكلة الحركة والوصول إلى أهداف تعتبر من الثوابت داخل الحركة[51]، كما أن ظاهرة التكتل والانشقاق تعد من أهم خصائص النظام الحزبي (الإسرائيلي)، وتتمثل هذه الظاهرة أما باندماج بعض الأحزاب مع بعضها مكونة كتلة، أو الانقسام داخل هذه الأحزاب كنتيجة لطريقة الانتخابات، وأن هذه الظاهرة تبرز بصورة واضحة عند بدء عملية الانتخابات للكنيست، وقد لازمت هذه الظاهرة كافة الانتخابات التشريعية التي جرت في (إسرائيل)[52].

الفرع الرابع: الدوافع التنظيمية

تتحكم الدوافع التنظيمية في طبيعة السلطة ونمط توزيعها وانتشارها وطريقة تشكيلها، فلكل حزب سياسي قانون أساسي يحدد نمط توزيع السلطة من حيث اختصاصات وأدوار ومهام التنظيمات المختلفة على المستويات المركزي والمحلي[53]، وتأتي أهمية توزيع السلطة بينالمستويات التنظيمية المختلفة على نحو يمنعها من التركز في يد رئيس الحزب أو مجموعة من القيادات المسيطرة على المستوى التنظيمي الأعلى، فتقاسم وتشارك عملية صنع القرار داخل الحزب يعزز العملية الديمقراطية في البلاد ويحد من الانقسامات بين الفصائل والأجنحة الداخلية[54].

والحزب الأكثر ديمقراطية هو الذي يتيح اختصاصات لمستويات التنظيمية المختلفة، ويحد من تركز السلطة في المستوى القيادي، يكون أكثر تماسك، على العكس من الأحزاب غير الديمقراطية التي تقل أو تنعدم فيها عملية توزيع السلطة والاختصاصات إذ تحتكرها القيادات وتسيطر فيها مجموعة ولاسيما في ما يتعلق بعملية صنع القرار، الأمر الذي تظهر آثارها السلبية عند تمرير بعض القرارات التي تعترض عليها المستويات التنظيمية الأخرى، مما يؤدي إلى انقسامات داخلية، وأن فشل الكتل المتصارعة في التوصل إلى حلول وسط سواء المتعلقة بالخط السياسي أو تقاسم مواقع النفوذ داخل الحزب يؤدي إلى انشقاق الكتلة الأقل تكيفاً، وبقاء الأقدر على قيادة الصفقات المجدية، وتشير التجارب إلى أن الأعضاء البارزين في الأحزاب ولاسيما ممثلي الحزب في البرلمان أو الذين يشغلون المناصب العامة لديهم ميل إلى الانشقاق في الحالات التي لا يتم فيها حل الصراعات لمصلحتهم، وعليه أن سلطوية صنع القرار وهيمنة المستويات العليا تضعف من التماسك الحزبي وتدفع بالانشقاقات، فضلاً عن أنها نموذج سيئ للسلوك الديمقراطي في أدارة نظامها الأساسي[55].

وكذلك يأتي انشقاق الأحزاب عن بعضها البعض، بسبب عدم احترام دورية انعقاد المؤتمر، وتحمل دورية انعقاد المؤتمر ثلاث دلالات وهي (قانونية) أي تعبر عن احترام القانون الأساسي، و(سوسيولوجية) تتمثل في تمكين القواعد الحزبية من ممارسة حقها في انتخاب أجهزة وتحديد سياسته العامة، و(سياسية) تتمثل في تجسيد فكرة التناوب[56]، والواقعيشير أن الأحزاب السياسية لا تحترم دورية المؤتمرات وتخضعها لحسابات سياسية وشخصية مما يجعلها فاقدة لدلالتها القانونية والسوسيولوجية والسياسية، وحتى في حالة احترامها شكليا فإنما غالبا ما تكرس الأمر الواقع لخدمة مصالح الأعضاء القياديين مما يؤدي إلى بروز حركة اعتراضية قوية داخل الحزب تعبر عن عدم رضاها إما على الطريقة التي يتم بها التحضير للمؤتمر وإما الكيفية التي تم بها اعتماد الأجهزة المسيرة، وإما على نتائج المؤتمر وعدم تمكن بعض الأعضاء من الوصول إلى الجهاز الوطني للحزب مما يؤدي إلى للانشقاق[57].

وأن ضعف نسبة التجديد في الأجهزة الرئيسية يؤدي إلى الانشقاق، وتتجلى ذلك في الابقاءعلى نفس الرؤساء، واعادة انتخاب الأعضاء القدامى، واللجوء إلى توسيع العضوية في الأجهزة لضمان بقاء القدامى وامتصاص غضب جديد، كما أن أغلب المؤتمرات كان من بين أهدافها التحضير للانتخابات إلا أنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى مزيد من التشتت مما يجعل الأحزاب تدخل للانتخابات مقسمة[58].

الفرع الخامس: الدوافع الخارجية

يؤدي الدافع الخارجي دوراً كبيراً في نشأة العديد من الأحزاب السياسية، لاسيما الدول النامية التي تعتمد على المعونات الدول الكبرى، مما تضطر تلك الدول إلى تبنى قيادتها أيديولوجية الحزب التي يتمسك بزمام الأمور في الدولة التي معها مصالح اقتصادية، ومع ذلك فأن قيادات الأحزاب السياسية في تفسيرها للظاهرة العامل الخارجي تبرئ نفسها في كثير من الأحيان، وترجع أسباب اتخاذ المنشقين عنها إلى أطماع شخصية تحركها مؤامرات خارجية، إلا أن هذا لا ينبغي وجود أياد خارجية وراء العديد من حالات الانشقاق[59]، فالسلطة السياسية عندما تشعر بنفوذ أي حزب سياسي فإنها تسعى إلى تشتيته بتشجيع المنشقين ودعمهم، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالأحزاب ذات التأثير العام في الحياة السياسية، كما أن السلطة تكافئ كل من ينشق عن الأحزاب المعارضة بمنحهم مناصب في الدولة[60].

المبحث الثالث: مراحل الانشقاق الحزبي

أن قرار الانشقاق عن الحزب لا يحدث بشكل فجائي، وإنما يمر بمراحل فإذا كان الأصل قي الانشقاق هو خروج فصيل أو عضو من حزب لينضم إلى حزب آخر فيعني ذلك أن العضو أو الفصيل نشط بطبيعته ومشارك بشكل فاعل في العملية السياسية، وأن المنشقين مروا في أحزابهم بسلسلة من المراحل ما بين معارضة وصراع ثم انقسام، ونتيجة لغياب قواعد ديمقراطية أو الفشل في تسوية الخلافات وانسداد قنوات التواصل، ينتهي الأمر برحيل وانشقاق الفصيل الأقل تكيفاً أو الأقل سيطرة على مواقع السلطة داخل الحزب[61]، وبالتالي فأن مسار الانشقاقات تمر بمراحل عدة، وهي كالاتي[62]:

الفرع الاول: مرحلة المعارضة والاصطدام

تتمثل المرحلة الأولى من مراحل الانشقاق الحزبي هي المعارضة، لا سيما إذا كانت المعارضة تتعلق بشأن قرارات أو موقف اتخذت من جانب قيادة الحزب من دون مشاركة المعترضين، بالإضافة إلى شعورهم بخيبة الأمل نتيجة عدم الاهتمام بمطالبهم ومقترحاتهم، ويترتب على ذلك قيام المعترضين بتنظيم أنفسهم للضغط على قيادة الحزب لتغيير استراتيجيتها أو مواقفها بشأن قضية معينة، وتزداد المعارضة داخل الحزب عندما يتعلق الأمر بهزيمة في الانتخابات، وبالاختلاف حول سياسات مصيرية تتعلق بقرار التحالف مع الأحزاب أخرى، ويزداد حجم ونطاق المعارضة عندما تفشل القيادة في التعامل مع مطالبها، ومع زيادة حجم المعارضة من ناحية وفشل قيادة الحزب في احتواء مطالب المعترضين من ناحية أخرى، يدفعهم لتنظيم أنفسهم في مجموعة تنظيمية، ويؤدي ذلك في أغلب الأحيان إلى حدوث انشقاق داخل الحزب على نحو تغلب عليها سمى الصراع بدلاً من المنافسة الحقيقية.

الفرع الثاني: مرحلة الصراع الداخلي

تأتي مرحلة الصراع بعد مرحلة المعارضة، وهي المرحلة الثانية من الانشقاق الحزبي، وتأتي تلك المرحلة عندما يضم الحزب أجنحة وفصائل ذات مصالح مختلفة، فجوهر الصراع الحزبي هو الاستقطاب الكبير بين الأجنحة والفصائل ذات المصالح أو المعتقدات أو التطلعات التي يصعب التوفيق بينها في آن واحد، وتزداد وتيرته مع سعي كل فصيل لدعم مصالحه وأهدافه، ويعبر لصراع الحزبي في صورة كثيرة تتراوح ما بين الاتهامات المتبادلة بين الفصائل المتصارعة، والتلاسن اللفظي أحياناً وقد تصل إلى العنف في أحيان أخرى، والصراع عملية تبدأ عندما يشعر فصيل ما أن مصالحه قد تنتزع، أو أن يحاول أحدى الفصائل في التأثير في عملية صنع القرار داخل الحزب لصالحه، وعادة ما يبرز الصراع في فترة تغيير القيادة الداخلية، ويدعم ذلك غياب الديمقراطية الداخلية على نحو يدفع فصيل معارض إلى الطعن في شرعية القيادة، وهو ما ينهي أي محاولات للتفاوض أو الوساطة بين الفصائل المتعارضة، ويصبح استمرارها معاً داخل الحزب لعدم استقراره، ويترتب على ذلك اتساع دائرة الصراع بين قيادات الفصائل وأتباعها داخل الحزب.

الفرع الثالث: مرحلة اتساع دائرة الصراع والرحيل عن الحزب

تعد المرحلة الأخيرة من مراحل الانشقاق الحزبي والتي تحدث عندما يصبح الصراع غير مقتصرًا على القيادات فحسب، بل يمتد إلى أتباعهم، كما يصعب الأمر عندما تتساوى قوة الفصيلين المتصارعين، ويصبح التوافق بينهم بشأن توزيع المكاسب والمناصب السياسية أمراً مستحيلاً،هنا تمثل قوة الفصيل عنصراً مهماً في حسم الصراع، إذ يمثل تساوي قوة الفصائل المتصارعة بداية لمرحلة الانشقاق عن الحزب، وهنا يظهر دور رئيس الحزب فإما أن يقوم بتوزيع المناصب السياسية فيما بينهم لكي يحافظ على وحدة الحزب، وإما أن يوزع المناصب وفقاً للقوة الفعلية لكل منهم، وإذ كان الصراع ذاته متعلق بشرعية رئيس الحزب، فسيكون دائما لأنصاره على حساب الفصيل الآخر، فلا يوجد أمام هذا الفصيل سوء الانشقاق عن الحزب، وانضمامه إلى حزب آخر، أو أن يؤسس حزباً جديداً، وهكذا فإن ظاهرة الانشقاق تمر بمراحل بداية من المعارضة الخفية ثم العلنية والصراع وصولاً إلى مرحلة الخروج من الحزب.

وأن محددات الانشقاقات الحزبية ثلاث، أولها التوازن بين تفضيلات الفصائل، وهو ما يرتبط بسياسات قيادة الحزب تجاه الفصائل أو الأعضاء، ومدى القدرة على التوازن بين تفضيلاتهم، وثانيها مدى فاعلية الولاء للحزب، إذ أن الولاء للحزب يعد قاعدة داخلية في التنظيم السياسي لأنه يتم طواعية باختيار العضو، وأن الولاء يضمن للحزب التماسك والتضامن من أجل تحقيق مصالح الحزب بعيداً عن أي مصالح شخصية وهذا بالطبع يحد من حالات الانشقاق، ثالثها تقدير الفصائل لتكلفة وعائد الانشقاق وهو وعي وإدراك الفصائل لتداعيات الانشقاق، إذ تقوم الفصائل بالموازنة لتتخذ القرار إما الاستمرار أو الانشقاق[63].

الخاتمة:

أن الانشقاق الحزبي أصبحت ظاهرة عالمية في الدول التي تتبنى التعددية الحزبية المفرطة ولاسيما في الدول العالم الجنوب التي تكون حديثة العهد في الانتقال الديمقراطي والتي تبنت التعددية الحزبية وفق نظامها السياسي الجديد، وبذلك تنتقل تلك الدول من النظام الأحادي الحزبي إلى النظام التعددية الحزبية، وبالتالي يتم تشكيل الأحزاب بشكل مفرط، بحيث يصبح لكل فئة دينية أو عقائدية أو فكرية حزب سياسي من دون أن يكون هناك قانون ينظم عمل الأحزاب، وبمجرد الاختلاف في الرؤية أو الاختلاف في المصالح الشخصية أو السياسية يتم الانشقاق عن الحزب الأم الذي هو في الإساس حزب تم تأسيسه على أيديولوجية واحدة، وبهذا يتم تأسيس حزب يكون متشابه في الأفكار والتصورات، لذلك ينبغي على الدول التي تتبنى التعددية الحزبية أن تشرع قانون تحد من ظاهرة الانشقاقات ويكون ذلك عبر الإجراءات المعقدة مثل عدم تأسيس حزب أن لم يحصل على تزكية (100) ألف من قبل المواطنين الدولة ومن مختلف الولايات أو المحافظات، وأن يكشف الحزب عن ذممهما المالية، وأن يكون لديهم مقرات خاص بهم، ولم يحض بدعم وتمويل خارجي، وأن الانشقاق الحزبي هو عبارة عن حالة من الانقسام والتفرق تحدث داخل حزب سياسي تقوم به جماعة من الأشخاص المناضلين داخل الحزب نتيجة لوجود خلاف وصراع بين أعضاء الحزب سواء على سياسة الحزب أو على الطريقة التي يتم بها تسيير الحزب، أو بسبب حدوث فساد والمطالبة بإحداث إصلاحات داخل الحزب أو لأسباب أخرى، وعندما يتطور هذا الخلاف والصراع إلى حالة من اللاتوافق واستحالة تقريب الرؤى والآراء بين الأعضاء المتصارعين، ينشق فرد أو جماعة من هذا الحزب، أما لتأسيس حزب جديد أو للابتعاد تماما عن العمل الحزبي والسياسي، وتتعدد صور الانشقاق في الأحزاب السياسية فإما أن ينشق عضو من حزب وينضم إلى حزب آخر، أو تأسيس حزب جديد، أو انشقاق فصيل أو مجموعة فرعية من حزب وانضمامها إلى حزب قائم، أو تأسيس حزب جديد، أو انشقاق فصائل مختلفة من أحزاب مختلفة لتأسيسهاً حزباً جديداً، وأن الانشقاق الحزبي يمر بعد مراحل تبدأ بمرحلة المعارضة والاصطدام مرور بمرحلة الصراع الداخلي، وانتهاء بمرحلة اتساع دائرة الصراع والرحيل عن الحزب.

الهوامش:

(1) الجيلاني بن حاج يحي وآخرون، القاموس الألفبائي، الأهلية للنشر، بيروت، 1997، ص315.

(2) فازية فلوس، الانشقاقات الحزبية في الجزائر 1999-2012 دراسة حالة حزب جبهة القوى الاشتراكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو-، الجزائر، 2015، ص37.

(3) المصدر نفسه، ص37.

(4) المصدر نفسه، ص37-38.

(5) يوسف حسن يوسف، أيدلوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017، ص41.

(6) حازم عمر، الانشقاقات في الأحزاب السياسية دراسة نظرية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد484، حزيران2019، ص92.

(7) سعيد نكاوي، الظاهرة الحزبية: الأصالة والمعاصرة، مطبعة الخليج العربي، تطوان، 2009، ص54.

(8) نقلاً عن حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص93.

(9) حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص93.

(10) فازية فلوس، مصدر سبق ذكره، ص38.

(11) المصدر نفسه، ص38.

(12) للمزيد ينظر إلى عبدالقادر مشري، الاحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص29-32.

(13) يوسف حسن يوسف، مصدر سبق ذكره، ص41-42.

(14) حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص94-95.

(15) يوسف حسن يوسف، مصدر سبق ذكره، ص41-42.

(16) فازية فلوس، مصدر سبق ذكره، ص39.

(17) طالبي سمير و بومراح حسينة، الانشقاقات الحزبية في الجزائر –دراسة حالة التيار الاسلامي-(حركة مجتمع سلم)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2016، ص14-15.

(18) طالبي سمير و بومراح حسينة، مصدر سبق ذكره، ص15.

(19) مونيكا وليام، الانشقاقات الحزبية: دراسة حالات من الأحزاب المصرية، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الموقع الالكتروني http://www.acrseg.org/40321، 2016/8/2.

(20) مونيكا وليام، مصدر سبق ذكره.

(21) فازية فلوس، مصدر سبق ذكره، ص39-40.

(22) محمد بغداد، النزعة الانقلابية في الأحزاب الجزائرية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2013، ص33-34.

(23) فازية فلوس، مصدر سبق ذكره، ص41.

(24)محمد عبد جري، الانقسامات الحزبية في ظل قانون الاحزاب العراقية رقم 36 لسنة 2015 الاسباب والاثار، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، القادسية، المجلد10، العدد1، 2019، ص455-445.

(25) ولد الصديق ميلود، الانقسام الاجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص25.

(26) حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص93-94.

(27) المصدر نفسه، ص94.

(28) محمد عبد جري، مصدر سبق ذكره، ص445-446.

(29) نقلاً عن طارق علي الهاشمي، الاحزاب السياسية، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، 1986، ص77.

(30) صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني، الانظمة السياسية، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 1990، ص93.

(31) نقلا عن عاطف عدوان، التحول إلى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، المجلد16، العدد1، 2002، ص90.

(32) المصدر نفسه، ص90.

(33) منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مبادئ توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، بولندا، 2011، ص17-18.

(34) نجاي فاطيمة، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة (دراسة حالة الجزائر ومصر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2015، ص31-32.

(35) الأمين سويقات، الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب (دراسة في الأسباب والتحديات)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد15، حزيران 2016، ص198-199.

(36) عبدالقادر مشري، مصدر سبق ذكره، ص329.

(37) الأمين سويقات، مصدر سبق ذكره، ص200.

(38) طالبي سمير و بومراح حسينة، مصدر سبق ذكره، ص17-18.

(39) حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص101.

(40) حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص102.

(41) للمزيد ينظر إلى هبة جمال الدين، أزمة حزب العمل الإسرائيلي من عام 1966 إلى العدوان على لبنان 2006، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2009، ص19-22.

(42) حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص104-105.

(43) للمزيد ينظر إلى كل من نورم كيلي وسيفاكور أشياغبور، ترجمة ناتالي سليمان وقوزان قازان ونور الأسعد، الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحية النظرية والتطبيقية، واشنطن، المعهد الديمقراطي الوطني، 2014، ص5-21.

(44) حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص106.

(45) المصدر نفسه، ص92.

(46) طالبي سمير و بومراح حسينة، مصدر سبق ذكره، ص17.

(47) كينيث جاندا، الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والتطبيقية: إقرار قانون الأحزاب، المعهد الديمقراطي للشئون الدولية، القاهرة، 2015، ص4.

(48) حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص99-100.

(49) المصدر نفسه، ص92.

(50) نقلاً عن حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص91.

(51) جهاد عودة، سقوط دولة الاخوان، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص476.

(52) محمد جمال الدين العلوي، الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية، دراسات إقليمية، جامعة الموصل، نينوى، العدد14، 2009، ص32.

(53) مي الأحمر، الأحزاب السياسية والانتقال إلى الديمقراطية: دليل للقادة والمنظمين والناشطين حول الأسلوب الديمقراطي لبناء الأحزاب، المعهد الديمقراطي الوطني، بيروت، 2004، ص15-16.

(54)حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص103.

(55) حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص103-104.

(56) الأمين سويقات، مصدر سبق ذكره، ص203.

(57) للمزيد ينظر إلى أحمد بوز، الأحزاب المغربية ورهان الانتقال نحو الديمقراطية، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، الرياض، العدد1، 2011، ص47-49.

(58) المصدر نفسه، ص19.

(59) الأمين سويقات، مصدر سبق ذكره، ص203.

(60) طالبي سمير و بومراح حسينة، مصدر سبق ذكره، ص19-20.

(61) حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص96.

(62) ينظر إلى كل من حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص96-99، وكذلك طالبي سمير و بومراح حسينة، مصدر سبق ذكره، ص16.

(63) مونيكا وليام، مصدر سبق ذكره.